استعداداً لتنفيذ سلسلة المسوح الاقتصادية "الدورة السادسة عشر"

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يشرع بتـدريـب الفـريـق الميـدانـي المكلـف بـالتـنـفيـذ

السيدة عوض:

- **المسوح الاقتصادية ستساهم في بناء منظومة الحسابات القومية لفلسطين.**
- **جميع المؤسسات المعنية مطالبة بالمساهمة في إنجاح المسوح الاقتصادية**

أعلنت السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدأ اليوم الأحد 2011/03/06 بـتدريب الفـريق الميداني المكلف بتنفيذ الدورة السادسة عشر من سلسلة المسوح الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. وذلك بهـدف تطويـر معـرفة الباحث الميداني لمختلف عناصر العمل الميداني إضافة إلى كيفية التعامل الفني مع الاستمارة، حيث يـشارك في هذه الدورة التدريبية 120 متدرب ومتدربة من خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية، ويستمر التدريب لمدة ستة أيام في قاعة جمعية إنعاش الأسرة بمدينة البيرة لمحافظات الضفة الغربية.

وأضـافت السيدة عوض، أن الإحصاء الفلسطيني سيقوم اعتباراً من 2011/03/15 بجمع البيانات من الميدان للدورة السادسة عـشر مـن سلـسلة المـسوح الاقتصادية، لعينة تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية منتظمة ذات مرحلة واحدة، بحيث تمثل المؤسـسة وحـدة المعايـنة الأولية، وقد بلغ حجم العينة حوالي 9,800 مؤسسة موزعة على جميع المحافظات في الأراضي الفلـسطينية، حيث ستوفر بيانات إحصائية فيما يتعلق بأهم القطاعات الاقتصادية "الصناعة، التجارة الداخلية، الخدمات، مقاولي الإنـشاءات، الـنقل والتخـزين، الاتـصالات والمعلومات" والتي ستغطي بيانات عام 2010، ويتم من خلالها جمع البيانات الإحـصائية عن أعداد المؤسسات، أعداد المشتغلين، تعويضات العاملين، الإنتاج، إجمالي القيمة المضافة، الاستهلاك الوسيط، والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي. مشيرة إلى أن هذه البيانات تعتبر القاعدة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في بناء منظومة الحسابات القومية لفلسطين بالإضافة إلى توفير المادة الإحصائية للمخططين والمهتمين والدارسين والباحثين بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وأشار رئيس الإحصاء الفلسطيني، أن سلسلة المسوح الاقتصادية تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لبناء منظومة الحسابات القومية في فلسطين، إضافة لأهميتها بحد ذاتها كقاعدة بيانات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلـسطيني ومسؤولياته التاريخية عن إصدار الرقم الإحصائي الرسمي الفلسطيني، أن يواصل تنفيذ سلسلة المسوح الاقتصادية كل عام بصفة دورية.

ونـوهت الـسيدة عوض، إن جميع البيانات التي سيتم جمعها من سلسلة المسوح الاقتصادية هي لأغراض إحصائية فقط، وأن نـشر البـيانات والمعلومات سيكون من خلال جداول إحصائية إجمالية، أما البيانات الفردية فستبقى سرية عملا بأحكام قانون الإحـصاءات العامة الفلسطيني لعام 2000. وأضاف رئيس الإحصاء الفلسطيني، أن جميع موظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العاملين بالميدان يحملون بطاقة عمل صادرة عن الجهاز، لذا نرجو من جميع أصحاب المؤسسات الاقتصادية التأكد من بطاقة الباحث أو الباحثة قبل التجاوب معه أو معها.

واعتبـرت الـسيدة عـوض، إن الـتعاون مع الإحصاء الفلسطيني في تنفيذ هذه السلسلة من المسوح الاقتصادية هو الضمانة الأساسية لنجاح مسيرتنا الإحصائية والتي هي في مصلحتنا جميعاً لما توفره من بيانات علمية موثوقة عن اقتصادنا الفلسطيني لأهداف التخطيط والبحث والدراسة وبما يكفل المساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.